



الثقافة للحفاظ على

الهوية الحضارية*

محمد سعيد مضيّة

العربية الإقليمية»، وفي مواصلة دور «الحليف الديمقراطي الأول». نعتز إذ سجلنا هذا التاريخ في ظروف القوانين العرفية وضد النزعة القطرية.

نحن في رابطة الكتاب الأردنيين لم ندع التواضع عندما أكدنا لأصدقائنا من وفد اتحاد الكتاب اللبنانيين (حبيب صادق والدكتور مسعود ضاهر ومحمد دكروب والشاعر جوزيف حرب وغيرهم) أننا نتلمذنا على الإنتاج الثقافي اللبناني العربي الممتد في بطن التاريخ.. نتلمذنا عليه، واستلهمنا مثاله النقدي. ولا أظن أننا من قبيل المجاملة اتفقنا في جلسة مصارحة دافئة وحميمة على عدم المفاضلة بين رابطة الكتاب الأردنيين واتحاد الكتاب اللبنانيين، ولا بين مرشّح «الاتحاد» ومرشّح «الرابطة». ولم نزيّف أو نخادع عندما تصارحنا - الطرفين - أن الغاية من الفوز بمنصب الأمين العام للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب هي استخدامهُ عتلةً لدعم الديمقراطية وثقافتها، كل في بلده، والارتقاء بأداء الاتحاد العام في حقل الثقافة القومية. واتفقنا على المباراة الديمقراطية.

لم نكن نزيّف أو نخادع أو نجامل. كنا مطلّين بعضنا على بعض وواقفين بعضنا من بعض.

المجتمع، فترى التقاليد وتطلق المرافق والمؤسسات المشعة بالتنوير والمعبئة للطاقت البشرية. والنكسات المتلاحقة حُكّم على طيبة الثقافة السائدة. ذلك أن الثقافة علاقة بالواقع ونواميسه وأحداثه وعمليّاته وموقف من هياكله؛ علاقة وموقف يسهمان في عمليّة التغيير والتطوير أو يولّدان العقم والركود ومن ثمّ التعقّن والانحلال؛ يغرزان لحمه الكيان الحضاري الواحد أو يشردمانه مرقاً قطريّة أو تكتلات انعراليّة إقليمية.

والاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب يبهت دوره أمام وسائل الاتصال المرئية والمسموعة والمقروءة العاملة بحوزة النفط وبيروقراطيته الأخطبوطيّة التي تسمّم الثقافة وتحقنها بعناصر التخدير والعقم والاستبداد والتقليديّة والتشردم الإقليمي والقطريّ.

فيذا انتاب الدكتور سماح ادريس قلق على الاتحاد ورسالته فنحن نشاركه القلق. وإذا حرص على مناخ انتعاش الثقافة - ونقصد مناخ الديمقراطية والحوار العقلاني واحترام الرأي الآخر - فنحن نشاركه حرصه. ونحن نعتز بإطرائه «لتاريخ رابطة الكتاب الاردنيين المشرف» ونحافظ على استمرارية هذا التاريخ ونعده بأن نثابر في «الحفاظ على تاريخها الناصع وسط الضغوط الرسمية المحليّة والمساومات

للثقافة في الأردن، وفي كل بلد عربيّ، احتيالات واعدة إن هي قهرت العراقيّ والمطبّات الكامنة بين شعاب الحياة الاجتماعيّة. ونعني بالثقافة قيم الوعي المناهضة للتخدير والتضليل. والعراقيّ والمطبّات بوجه المسيرة الثقافيّة أكثر بكثير مما أورده الدكتور سماح ادريس أو ألمع إليه في ثنايا مقالته. ومن المستحيل الصعود مع هذه الشعاب الوعرة بخطّ مستقيم دون انعطافات أو انحناءات، وحتى تراجمات تفرضها تضاريس البيئة. وعزاء المثقفين الأردنيين والعرب بعامة أن يغدّوا سيرهم الصاعد في هجيرة القبط ويحافظوا على معنوياتهم ويقظتهم من ربح تطوف عليهم وهم ساهمون أو مجبّطون فتحرق الفروع والبراعم لتصبح البيئة كالصريم.

هذه مقدّمة نراها ضروريّة كتذكّار لكلّ من يعتقد أن الأمر قد استتب للثقافة العربية فانشأت دولتها وبقي عليها البحث عن عاصمة. فالثقافة الحقّة مازالت على هامش المجتمع ولم يستقرّ المناخ الذي تنتعش في ظلّه لتمدّ جذورها في حياة

(*) د. سماح ادريس، «الأدب بين القوانين الرسميّة والمساومات الإقليمية» (الأداب، العدد الأوّل، كاسون الثاني (باير)، ١٩٩٣، ص ٦-١٠)

لم يُقلقنا في رابطة الكتاب الأردنيين إطلاقاً احتمال فوز لبناني بمنصب الأمانة العامة للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب. كان مصدر قلقنا محصوراً في إساءة فهم «فشلنا» وتسخيره ذريعةً للهجوم على «الرابطة» والظعن في كفاءة القوى الديمقراطية الأردنية ولاسيما أن المؤتمر معقود في الأردن وجرى تهميش بنوده ماعداً [بند] انتخاب الأمين العام. ولاشك أن نوايا البعض ممن سعوا إلى «فرض عمان عاصمةً للثقافة العربية» قد رامت التمهيد لهذا الهجوم المتربص.

وهكذا خلصنا مع الأصدقاء اللبنانيين إلى ضرورة أن نظل الحلفاء المتساندين المتعاونين في مواجهة إشكاليات الثقافة العربية والمخاطر المترتبة بها.

غير أن الدكتور سماح في مهمته الصحفية - وجوهرها كما ينبغي هو تقصي الخبر - التقى، وأطلع، وحوار، وسجل انطباعاته، فشكّل منظور رؤيته للمؤتمر الثامن عشر للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب من زاوية موارية وحادة. ولا نطعن في تسجيلات الدكتور الصحفية، ولكنه توخى الانتقائية في التقاط الملاحظات وتشكيل الانطباعات. وهذا ما أحل بموضوعية استخلاص الدلالات عن المؤتمر وعن آفاق الوضع الأردني.

ولاً فكيف نفسر اطمئناننا لملاحظة مراسل صحيفة الدستور الأردنية وهو يغيب الهيئة الإدارية لرابطة الكتاب الأردنيين، وسخطه [في الوقت نفسه] على ملاحظة مراسل صحيفة الرأي الأردنية وهو يغيب وفد اتحاد الكتاب اللبنانيين؟ كيف يسجل سلبيات قانون المطبوعات الأردني الجديد، ويسهو عن إيجابيات الروح النقدية الواردة في اقتباساته عن الصحافة الأردنية - هذه الروح التي أزهقتها حقبة الأحكام العرفية؟

كيف يستعجل ديبته على الحركة التحررية الفلسطينية متجاهلاً العلاقة العضوية الوشيجة بين الكتاب الفلسطينيين «ورابطة الكتاب الأردنيين»؟

أليس من واجب التقدميين العرب إعطاء فترة سماح للأشقاء الفلسطينيين حتى ينجزوا مشروعاتهم التحررية ويشقوا طريقهم وسط ركام التناقضات العربية، الطبيعية منها والافتعلة؟ ألم يحين الوقت لفهم خصوصيات الوضع الفلسطيني وتشابك مشكلاته السياسية والثقافية واللوجستية؟

لا أظن أحداً من ضيوف المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب وأعضاء رابطة الكتاب الأردنيين ساوره الوهم أن الجهد الثقافي الأردني فاض بتيار ينساب إلى بقية الأقطار العربية. لا أظن أن الوهم قد راود رئيس الرابطة أو أحداً ممن استشهد بهم الدكتور. هي مجرد أمنيات بتعزيز النهج الديمقراطي في الأردن مناخاً لانتعاش الثقافة، وعدوى تنتقل إلى بقية العرب توسع رقعة الثقافة الديمقراطية وتمد جذورها في الحياة الاجتماعية العربية. والصراع ضد مخلفات الحقبة العرفية وعوامل التخلف الاجتماعي شاق ومديد، ولكنه صراع حتمي يحفز نزعات الحرية ويغني الوجدان الاجتماعي.

في الأردن، رغم السلبيات، نزوع إلى الديمقراطية وتعزيز لمواقعها بالتشريعات والمؤسسات. وقد أجزى عدد من الأحزاب، ومنها أحزاب أقرت قوانينها الأساسية مبدأ الاسترشاد بالمنهجية العلمية. وفي مجتمع لم يشهد ثورة في البحث العلمي ولا ارتعشت روحه بدفق شحناتها النقدية مع غياب القاعدة المادية لهذه الثورة، يتولى الحزب التقدمي حقاً ومضموناً مهمة رعاية عوامل

هذه الثورة؛ إذ يتشغل الجماهير من الاتكالية ويحل الحوار والنقد محل القسر والتقليد في العلاقة التي يقيمها مع الآراء الأخرى ومع الحياة الاجتماعية بجوانبها المادية والروحية. إن خلخلة القيود الصدئة على حرية التعبير والتنظيم والاجتماع إنجاز لا يستهان بأثره.

ولكن هذا مقدمة لا أكثر. ذلك أن الأحزاب الأردنية مثقلة بتركة حفرت خندقاً عريضاً بينها وبين الجماهير، وبين الحركة السياسية والحركة الثقافية. فهل يتوفر حقاً رصيد لدى هذه الأحزاب كي تصرف القول بحثاً علمياً في أوضاع الأردن المادية والروحية ولامتدادتها الاستراتيجية قومياً وإنسانياً؟ هل ستمنح دفقة حيوية للنشاط الثقافي المعرفي والقيمي، وتُعزز تقاليد الديمقراطية في الحوار واحترام الرأي الآخر والإمساك بالقواسم المشتركة وتوسيع رقعتها؟ هل ستبعث حركة تنتشل المجتمع من جالة الركود والإحباط وتزج الكتلة الواسعة من الجماهير في خضم أشواق الإنسان العصري، أشواق الكرامة وحقوق الإنسان وحرية الضمير والتسيّد على البيئة؟ هل تنجح في هدم جدار العزلة الذي بُني عبر عقود بينها وبين الجماهير الواسعة ليتعانق الطرفان في مسيرة التقدم والتقدم الحضاري؟

كان الحزب الشيوعي الأردني أول من بادر للاحتفال بإجازة نشاطه العلني بحفل استقبال أقامه في موقع أريستوقراطي يستثير لدى أوهام المساواة الساذجة نزعات تجريد قوى الإرهاب والفاشية استنفارها واستثمارها في مشاريعها. وعلى منوال الحزب الشيوعي مضى الآخرون.

الظاهرة الإيجابية الملموسة في الحياة الثقافية الأردنية تتمثل في وعي المخاطر الوافدة للتطبيع الثقافي مع العدو

الصهيوني والإعداد لمقاومتها. وكانت «رابطة الكتاب الأردنيين» أول من تبّه لهذه المخاطر، فشكّلت «لجنة الدفاع عن الثقافة العربية في فلسطين المحتلة». وحددت «اللجنة» مهمّاتها المنسجمة مع غايات «الرّابطة» في محاور رئيسة ثلاثة هي: دعم المثقفين في الأراضي المحتلة ضدّ حملات القمع الصهيوني، واختراق الحصار المفروض على الإبداع الثقافي العربي في الأراضي المحتلة، ثمّ مقاومة التطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني الذي يوجّه ميكروبه إلى كبد الثقافة القوميّة كي يوهن الهوية الحضاريّة القوميّة.

وأعدّت «اللجنة» برنامجاً للنشر يدمج مقاومة التطبيع بمقاومة الهيمنة ويعرّف بتحدّيات الإبداع الثقافي ومؤسّساته في الأراضي المحتلة، الصحافيّة والجامعيّة والأديبيّة والفنيّة، ويروّج الجهود الثقافيّة المواجهة لهذه التحدّيات.

وتشكّلت في الأردن «جمعيّة مناهضة الصهيونيّة» برئاسة النائب ليث شبيلات، وتضمّ فعاليات اقتصاديّة واجتماعيّة أردنيّة. وبادرت «لجنة الدفاع عن الثقافة» بعرض مشروع التعاون المشترك مع «الجمعيّة» في أمور النشر والتوزيع واقامة الندوات.

وأتمّقت الهيئتان في اجتماع مشترك على إنشاء لجنة تنسيق تبحر القضايا والفعاليات المشتركة وتتولّى تنفيذها.

والنشاط يحتاج إلى امتدادٍ قوميّ وإنساني وتفاعل مع القيم الديمقراطيّة والنقدية للثقافة والقوميّة والإنسانيّة. ونعتقد أنّنا في سباقٍ مع الزمن ولا يجوز أن ننشغل باختلافات ثانويّة أو نرتبك أمام نقافة الاستعلاء العنصري والهيمنة الكونيّة.

عمان

الثقافة للحفاظ

على... السياسة؟

د. سماح ادريس

والخضوع، لكنّ موقفه الذي دفع به إلى كتابة ملاحظاته يشي بشيء من البطبركيّة الجديدة - التي تسمّى معظم أنظمتنا الوطنيّة وكتابتنا التقديمين على حدّ سواء - بحيث يبقى الاختلاف في إطار سيادة الرأي الوطني الأقوى، بحجّة وجود العدو الخارجي الكليّ القوة والطغيان. بل أتساءل: هل يجوز اليوم أن نبالغ في الحديث عن «الاختلافات الثانويّة»، ولاسيّما بعد أن اتّضح لنا جميعاً أنّ إغفالها قد كان سبباً رئيساً في فشل كثير من المشاريع الإصلاحية والثوريّة في العالم أجمع؛ ناهيك عن أنّ ذلك الإغفال قد ساهم في استثناء ظاهرة القمع على يد الأنظمة الوطنيّة والتقدميّة العربيّة والعالميّة،

التكاتف في مواجهة فكريّات النظام العالمي الجديد الذي يبتغي محرّ خصوصياتنا وقدرتنا على الاستقلال والإحساس بالكرامة. لكنّ... من منّا ينسى شعار «لا صوّتْ يعلو فوق صوت المعركة»، وهو الشعار الذي استخدمته الأنظمة العربيّة في مرحلة كان من المتوقّع أن تنتهي في أيامٍ أو أسابيع أو شهور، فإذا بأنظمة جديدة تستلّه (أي ذلك الشعار) لتؤيّدّه، سعياً وراء كبح جماح نقد جذريّ قد يهدّد كامل مؤسّسات البنية السلطويّة الحاكمة التي عجزت - على وطنيتها - عن ردّ الباغي وإحقاق الحقّ؟ إنني أدرك تمام الإدراك أنّ الأستاذ مضية لا يدعو إلى قمع الاختلاف وتأييد التهازل

في ملاحظات الأستاذ محمّد سعيد مضية على مقالتي ما يستدعي توضيحاً سريعاً من قبلي، ولاسيّما أنّه قد مضى على نشر مقالتي أكثر من شهرين؛ وهو الأمر الذي لن يمكنّ قارئ «الملاحظات» من تقصي الموضوعيّة إلّا إذا أعدنا تذكيره ببعض ما أوردناه في تلك المقالة.

* أبدأ توضيحي من حيث انتهى الأستاذ مضية. فهو يرى «أننا في سباقٍ مع الزمن»، وأننا - تبعاً لذلك - لا يجوز أن ننشغل باختلافات ثانويّة أو نرتبك أمام نقافة الاستعلاء العنصري والهيمنة الكونيّة.

أقدّر في الصديق مضية الشعور بضرورة